التطوُّرات العالميَّة في القطاع المصرفي وآثارها على البنوك الإسلاميَّة

د/ سليمان ناصر (*)

مقدمة:

يعتبر القطاع المالي من أكثر القطاعات الاقتصاديَّة قابليَّة للتطوُّر في ظلِّ العولمة، وأكثرها تأثراً بمفرزاتها. كما يعتبر القطاع المصرفي أهمَّ القطاعات الفرعيَّة للقطاع المالي إلى جانب الأسواق المالية.

لقد فرضت متطلَّبات العولمة على القطاعين المالي والمصرفي العديد من التطوُّرات، وجعلت الأنظمة المصرفيَّة في مختلف بلدان العالم تعيد النظر في أنظمتها الداخليَّة بما يؤهِّلها لمواجهة مخاطر تلك التطوُّرات، سواء بالإندماج والتكتُّل، أو بالتقيُّد بالمعايير الدوليَّة، خاصَّة فيما يتعلَّق بكفاية رأس المال، أو بالتحوّط ضدَّ المخاطر المختلفة بالتعامل في المشتقَّات المالية. فإذا كانت البنوك الإسلاميَّة جزءًا من القطاع المصرفي العالمي، وتشكل نسبة هامّة من السّوق المصرفيَّة في الكثير من البلدان الإسلاميَّة، فما هي آثار أهم التطورات العالمية في القطاع المصرفي على هذه البنوك؟، وكيف تعاملت معها؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث المختصر.

أوّلاً: الزيادة المطَّردة في انتشار البنوك الإسلاميَّة عبر العالم.

كانت الإنطلاقة الحقيقيَّة للبنوك الإسلاميَّة بمفهومها الحديث سنة ١٩٧٥م، وذلك بإنشاء كلٍّ من بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، وهو بنك خاصٌّ يتعامل مع الأفراد، والبنك الإسلامي للتنمية بجدَّة في المملكة العربيَّة

(*) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة ورقلة – الجزائر.

السعوديَّة، وهو بنك دولي حكومي تساهم في رأسماله دول منظَّمة المؤتمر الإسلامي، ويتعامل أساساً في تمويلاته مع هذه الدول.

بعد حوالي عقدين من الزمن بلغ عدد البنوك الإسلاميَّة في العالم ١٦٦ بنكاً سنة ١٩٩٦م، ثمَّ ١٧٦ بنكاً سنة ١٩٩٧م، وبإجمالي رءوس أموال يصل إلى ٣ , ٧ مليار دولار أمريكي، وبإجمالي ودائع تصل إلى ٦ , ١١٢ مليار دولار[1].

مع نهاية سنة ٢٠٠١م بلغ هذا العدد نحو ٢٠٠ بنكاً ومؤسَّسة مالية إسلاميَّة منتشرة عبر أكثر من ٤٠ دولة، وموزَّعة عبر قارَّات العالم الخمس، بإجمالي رءوس أموال يصل إلى ١٤٨ مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل بها ٣٠٠ مليار دولار، وتحقِّق هذه البنوك نموًّا يتراوح بين ١٥ و٢٠ ٪ سنويًّا[2]. أما عددها حالياً فقد وصل إلى ٢٦٤ بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية[3].

ثانياً: زيادة عدد فروع المعاملات الإسلاميَّة أو التحوُّل الكلِّي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

بدأت ظاهرة فتح فروع أو نوافذ للمعاملات الإسلاميَّة بالبنوك التقليديَّة لأوَّل مرَّة في مصر سنة ١٩٨٠م، عندما حصل بنك مصر (قطاع عام تجاري مصري) على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع «الحسين للمعاملات الإسلاميَّة»، ومنها انتشرت الفكرة إلى العديد من البلدان العربيَّة والإسلاميَّة، مثل المملكة العربيَّة السعوديَّة وماليزيا.

ويبدو أنَّ البنوك التجاريَّة التقليديَّة قد أحسَّت بقوَّة التيَّار المطالب بأسلمة التعاملات المصرفيَّة، وحرصاً منها على منافسة البنوك الإسلاميَّة في جذب الودائع،

(1) Directory of Islamic Banks and Financial Institutions: International Association of Islamic Banks , Jeddah, K.S.A.,1997, p : 1.

(٢) مجلة المستثمرون، العدد ١١، يناير ، ٢٠٠٢، ص: ٣ .

(٣) الموقع : www.islamicfi.com بتاريخ : ٢٠٠٥/٠٣/١٢م.

واكتساب قاعدة أكبر من العملاء، قامت بفتح فروع أو شبابيك أو نوافذ لتقديم الخدمات المصرفيَّة وفق أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وقد تزايد عدد هذه الفروع باستمرار طيلة السنوات الماضية في ظلِّ المنافسة والعولمة.

ففي مصر مثلاً وبعد السماح بإنشاء فرع للمعاملات الإسلاميَّة سنة ١٩٨٠م ارتفع العدد إلى ٣٥ فرعاً سنة ١٩٨١[١]. ثمَّ وصل إلى ٧٥ فرعاً في سنة ١٩٩٦م تابعاً لحوالي عشرين بنكاً تجاريًّا، ويزيد هذا العدد عن فروع البنوك الإسلاميَّة نفسها والعاملة في مصر في ذلك التاريخ[٢].

ولم يقتصر الأمر على العالمين العربي والإسلامي فقط، فقد حرصت الكثير من المؤسَّسات المصرفيَّة والماليَّة الدوليَّة على تبنِّي العمل المصرفي الإسلامي بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، وذلك من خلال التواجد في أسواقه وبأشكال متعدِّدة، مثل حالة تشيس مانهاتن الأمريكي، ودويتش بانك الألماني، وبنك الإتحاد السويسري UBS والقرض السويسري Le Crédit Suisse في سويسرا، وهذه البنوك السويسريَّة يقع مقرُّ الأوَّل في زيوريخ، وافتتح فروعه للمعاملات المالية الإسلاميَّة في وقت مبكِّر نسبيًّا سنة ١٩٨٥م، وذلك لخدمة عملائه من العرب والمسلمين، وهو البنك الأكثر شهرة في سويسرا. أمَّا الثاني فقد فتح فرعاً لنفس الغرض تابعاً لفرعه في لندن[٣].

---

(١) سمير مصطفى متولي: (فروع المعاملات الإسلاميَّة ما لها وما عليها)، مجلة البنوك الإسلاميَّة، العدد: ٤٣ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ- فبراير ١٩٨٤م، ص: ٢١.

(٢) د. الغريب ناصر: أصول المصرفيَّة الإسلاميَّة وقضايا التشغيل، ط١، دار أبوللو، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص: ٩٣٣.

(3) Stéphanie PARIGI: Des banques islamiques argent et religion, Editions RAMSAY, Paris, 1989, p: 12 et 27.

أمَّا أشهر مثال في هذا الصدد فهو إنشاء مؤسَّسة «سيتي جروب» الأمريكيَّة لمصرف إسلامي مستقل تماماً لكنَّه مملوك بالكامل للمؤسَّسة، وهو «سيتي بانك الإسلامي» بالبحرين سنة ١٩٩٦م، برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار أمريكي[١].

وكما ذكرنا سابقاً فإنَّ ممارسة البنوك التقليديَّة للعمل المصرفي الإسلامي أتخذ صوراً متعدِّدة، إمَّا بإنشاء وحدة أو إدارة خاصَّة بالأعمال المصرفيَّة الإسلاميَّة، مثل الحالة التي ذكرناها في كلٍّ من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وألمانيا وسويسرا، أو نافذة للتعامل المصرفي الإسلامي مثل أغلب مصارف ماليزيا، أو فرع متكامل أو متخصِّص في الأعمال المصرفيَّة الإسلاميَّة مثل الحالة المصريَّة، وقد يتَّخذ هذا العمل شكل المصرف الإسلامي المستقل والمملوك للبنك الأمّ، مثل حالة سيتي بانك الإسلامي بالبحرين[٢].

وبالرغم من أنَّ هذه التجارب قد تكون لها إيجابيَّاتها، إلاَّ أنها لا تخلو من بعض السلبيَّات، مثل اختلاط أموال الفروع الإسلامية مع الأموال الأخرى للبنك الأم (التقليدي) وهو ما يخشاه المودعون غالباً، كما أن فتح البنوك التقليدية خاصة الأجنبية منها لفروع المعاملات الإسلامية يُخشى منه أن يكون أداةً لجلب العملاء المسلمين دون التقيّد الدقيق بأصول المصرفية الإسلامية.

وبالإضافة إلى فتح فروع للمعاملات المالية الإسلاميَّة، فإنَّ بعض البنوك التقليديَّة قرَّرت التحوُّل الكلِّي إلى العمل المصرفي الإسلامي وبشكل تدريجي، خاصَّة

(١) رشدي صالح عبد الفتَّاح صالح: البنوك الشاملة، وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (بدون دار النشر)، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، ص: ٥٠.

(٢) د. الغريب ناصر: التمويل المصرفي الإسلامي، بحث مقدَّم إلى ندوة «التطبيقات الاقتصاديَّة الإسلاميَّة المعاصرة»، الدار البيضاء/المغرب، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

منها تلك العاملة في البلاد العربيَّة والإسلاميَّة، فعلى سبيل المثال قرَّر بنك الجزيرة السعودي التحوُّل التدريجي نحو العمل الإسلامي، وهو البنك الذي يمثِّل ١٥ فرعاً في مدن المملكة، وقد تمَّت أسلمة فرع مدينة بريدة بالكامل[١].

ويبدو أنَّ بنوكاً تقليديَّة أخرى حذت حذو بنك الجزيرة السعودي، ففي الإمارات أعلن بنك الشارقة الوطني عن رغبته الأكيدة في التحوُّل إلى مصرف إسلامي[٢]، وهو ما تمّ بعد ذلك بالفعل فأصبح اسمه بنك الشارقة الإسلامي، إضافة إلى بنك الإمارات الإسلامي الذي تحول عن بنك الشرق الأوسط.

ثالثاً: محاولة مسايرة البنوك الإسلاميَّة للتطوُّرات التكنولوجيَّة الحديثة في القطاع المالي والمصرفي.

إنَّ مسايرة البنوك الإسلاميَّة للتطوُّرات التكنولوجيَّة الحديثة في المعاملات المالية والمصرفيَّة أمر تفرضه متطلَّبات العصر ومتغيِّرات العولمة، لإيجاد مساحة لها في حقل يشتدُّ فيه التنافس، وفي عصر لا يرضى إلاَّ بالقوَّة والجودة.

وهكذا وبعد مجاراة العديد من البنوك الإسلاميَّة للبنوك التقليديَّة في استخدام أدوات التعامل الحديثة، كإصدار بطاقات الإئتمان العالميَّة، وبطاقات الصّرف الآلي وتوفير الأجهزة الخاصَّة لها، أعلن بيت التمويل الخليجي ومقرُّه البحرين، في خطوة جريئة وطموحة عن نيته في ممارسة العمل المصرفي عبر الإنترنت مع عملائه، وذلك بتأسيس بنك إسلاميٍّ افتراضيٍّ مع عدد من الشركاء، والذين يتمثَّلون في بنوك وهيئات، وسيقدِّم كافَّة الخدمات المصرفيَّة عبر الإنترنت، والمتوافقة مع أحكام

(١) مجلة اتحاد المصارف العربيَّة، العدد: ٩٥٢، يوليو ٢٠٠٢، ص: ٩٩٠.

(٢) محمَّد صفوت قابل: (البنوك الإسلاميَّة واتِّفاقية تحرير الخدمات المالية) مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد: ١٦ - السنة ٦، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ١٤٣.

الشريعة الإسلاميَّة، مع مراعاة كافَّة وسائل الأمان في إعداد أنظمة البنك التي تمَّ تأسيسها بالإستعانة بكبرى شركات الكمبيوتر العالميَّة، والتي تولَّت إعداد صفحات البنك وعناوينه على الشبكة الدوليَّة، ويمرُّ البنك حالياً بمراحل التأسيس النهائيَّة بعد الحصول على موافقة مؤسَّسة نقد البحرين (البنك المركزي لدولة البحرين).

وقد بلغ رأس مال البنك المدفوع بداية ٢٢,٤ مليون دولار أمريكي، وكان من المفترض أن يبدأ أعماله مع نهاية سنة ٢٠٠٠[1]. إلاَّ أنَّ التحضيرات تأخَّرت مع تسجيل زيادة في رأس مال البنك ليصل إلى ٤٠ مليون دولار[2].

وتتجلَّى أهمِّيَّة هذا البنك الإسلامي الإفتراضي في كونه الأوَّل من نوعه عبر العالم، ويعدُّ نقطة تحوُّل في مسيرة البنوك الإسلاميَّة، إذ يعتمد أساساً على التقدُّم التكنولوجي العالمي وتوظيفه في خدمة زبائن البنك وعملائه، كما يعتبر مؤشِّراً على ولادة جيل جديد من هذه البنوك.

رابعاً: محاولة البنوك الإسلاميَّة مسايرة القطاع المصرفي العالمي في المعايير الحديثة الأخرى

لم تقتصر مجاراة البنوك الإسلاميَّة للبنوك التقليديَّة في استخدام أدوات التعامل الحديثة، بل امتدَّت إلى المعايير الحديثة الأخرى كمحاولة إنشاء البنوك الإسلاميَّة على شكل شركات قابضة عملاقة، مع بعض محاولات الإندماج، ومحاولة التقيُّد بمعايير كفاية رأس المال الدوليَّة، ومحاولة توحيد المعايير المحاسبيَّة بين هذه البنوك والمؤسَّسات المالية الإسلاميَّة، وسنتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل.

---

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد: ٣٣٢ ، شعبان ١٤٢١هـ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص: ١٠ .

(٢) مجلة المستثمرون ، العدد: ١١ ، يناير ٢٠٠٢، ص: ٤١.

١ - الشركات القابضة وعمليات الإندماج :

تعدُّ شركة دلَّة البركة الدوليَّة، ومقرُّها جدَّة (السعوديَّة) أوضح مثال على مجموعة البنوك والشركات المالية الإسلاميَّة التي تكوِّن فيما بينها شركة قابضة، وهي تعتبر حالياً من كبرى المجموعات التجاريَّة في الشرق الأوسط، أسَّسها الشيخ صالح عبدالله كامل(*) سنة ١٩٦٩م، ولها أكثر من ٢٦٠ شركة عبر العالم، وتوظِّف ما يزيد عن ٧٠ ألف شخص، بينما يتجاوز حجم أصولها الإجماليَّة ١٦ مليار دولار أمريكي، وتنتشر أعمالها في أكثر من ٤٠ دولة(١).

أمَّا المثال الثاني فهو مجموعة دار المال الإسلامي، وهي شركة قابضة تمارس أنشطتها على المستوى الدولي، أنشئت سنة ١٩٨١م برأس مال مرخّص به يبلغ مليار دولار أمريكي(٢)، ويرأسها الأمير محمَّد الفيصل آل سعود (سعودي)، وهي معتمدة من قِبل قوانين كومنولث الباهاماس، وتستفيد في هذا الإطار من امتيازات ضريبيَّة ممنوحة من قبَل هذا البلد، كما تملك مقرًّا آخر في جنيف (سويسرا)، وتتبعها مجموعة من البنوك والمؤسَّسات المالية الإسلاميَّة عبر العالم، مثل بنوك فيصل في كلٍّ من مصر والسودان والبحرين.

وبغير هذين النموذجين، وإذا استثنينا البنك الإسلامي للتنمية بجدة (السعوديَّة) وهو بنك دولي حكومي فإنَّ معظم البنوك الإسلاميَّة تعدُّ من الحجم الصغير مقارنة بحجم البنوك التقليديَّة العملاقة.

(*) سعودي الجنسية وهو رئيس هذه المجموعة الدولية (البركة)، ويشغل حالياً منصب رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.

(١) مجلة الوطن العربي، العدد: ٨٧٣١، بتاريخ: ١/٨/ ٢٠٠٣، ص: ٩٣.

(2) Stéphanie PARIGI: Des banques islamiques argent et religion, op. cit., p :107.

يرى الباحث محمَّد عمر شابرا(*) بأنه في الوقت الذي تبلغ فيه أصول بنك UBS السويسري ٦ , ٦٩٨ بليون دولار أمريكي، وسيتي جروب الأمريكي ٥ , ٦٩٧ بليون وميتسو بيشي الياباني ٤ , ٦٥٣ بليون، فإنَّ أصول ١٦٦ بنكاً إسلاميًّا سنة ١٩٩٦ بلغت ١ , ١٣٧ بليون دولار أمريكي، ويؤدِّي صغر حجم هذه البنوك إلى ضعف كامل في عمليَّاتها، وذلك لأنه في حالة حدوث هزَّة محلِّيَّة أو خارجيَّة فإنَّ البنوك الصغيرة أكثر عرضة للفشل من البنوك الكبيرة(١).

كما يرى الباحث فؤاد العمر بأنَّ البنوك الإسلاميَّة مؤسَّسات صغيرة الحجم لا يتجاوز أصول ٦٠٪ منها عام ١٩٩٦م مائة مليون دولار، وهو الحدُّ الأدنى المناسب لأصول بنك يودُّ أن يعمل في السّوق المالي(٢).

وإذا كان بعض المفكِّرين ومنهم أحمد النجَّار (مؤسِّس أوَّل تجربة للبنوك الإسلاميَّة في ريف مصر سنة ١٩٦٣م) يرى بأنَّ البنوك الإسلاميَّة إذا أرادت فعلاً أن تعمل بروح إسلاميَّة، فمن الضروريِّ أن تكون على شكل مؤسَّسات صغيرة محلِّيَّة، أي سلسلة مؤسَّسات لا مركزيَّة تتقاسم مهامَّ وخصائص البنك الإسلامي المحلِّي(٣)؛

(*) سعودي من أصل باكستاني ولد سنة ١٩٣٣م، يعتبر من أعلام الاقتصاد الإسلامي وله أبحاث ومؤلفات عديدة في هذا المجال، أشهرها كتاب: «نحو نظام نقدي عادل» الذي حاز به على جائزة الملك فيصل العالمية سنة ١٩٨٩م، عمل سابقاً مستشاراً اقتصادياً بمؤسسة النقد العربي السعودي، ويعمل حالياً باحثاً بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة (السعودية).

(1) M. Umer CHAPRA : Islamic Banking ; the dream and the reality, Paper presented to the seminar on «Contemporary Applications of Islamic Economics», Casablanca /Morocco, 1419H-1998.

(٢) فؤاد عبد الله العمر: (استشراف تأثير اتّفاقيّة الجات وملحقاتها على مستقبل الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة، مجلة دراسات اقتصاديّة إسلاميّة، العدد ١ - المجلد ٦، رجب ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص: ٥٧.

(3) Ziauddin AHMED: Le système bancaire islamique; le bilan, 1er Ed., Institut Islamique de recherches et de formation, BID, Jeddah /R.A.S, 1417H - 1996, p: 19.

فإننا نرى أنَّ هذا الرأي هو وليد زمانه وجاء في زمن سابق للعولمة والتكتُّلات، ونرى أن لا خيار أمام البنوك الإسلاميَّة سوى أن تندمج أو تتحالف استراتيجيًّا لضمان بقائها ضمن منافسة شديدة ذات أوجه متعدِّدة.

والحقيقة أنَّ الكثير من المفكِّرين والخبراء يؤيِّدون هذا الرأي، ويرون أنَّ البنوك الإسلاميَّة لا زالت صغيرة لكي تستفيد أو حتَّى تشارك فعلاً في العولمة وإجراءاتها، ولن تستطع لعب أيِّ دور ذي دلالة بسبب صغر حجمها، لذا فإنَّ المطلوب منها أن تحاول الإندماج والإنصهار مع بعضها، أو على الأقلِّ تأسيس مؤسَّسات تابعة أو موافقة[1].

كما جاء في توصيات المؤتمر الثاني للمؤسَّسات المالية الإسلاميَّة في الكويت والذي انعقد في أفريل ٢٠٠٢م تحت شعار: «الإندماج وتحدِّيات العولمة» ما يلي :

«البند ١٠ : دعوة المؤسَّسات المالية المصرفيَّة إلى التكامل والتحالف والتعاون والتنسيق فيما بينها، والعمل على تكامل الخدمات التي تقدِّمها للجمهور الكريم للوقوف في وجه العولمة وتحدِّياتها من قِبل المؤسَّسات المالية العالميَّة، وصولاً إلى الإندماج فيما بينها إذا ما دعت الحاجة لذلك، للإستفادة من مميِّزات اقتصاديَّات الحجم الذي تمتاز به البنوك والمؤسَّسات المالية العالميَّة»[2].

ويبدو أنَّ بعض البنوك الإسلاميَّة قد تفطَّنت فعلاً لمزايا الإندماج مع ما تكتنفه من صعوبات، فقامت ببعض المحاولات المحتشمة في هذا المجال، نذكر منها على سبيل المثال:

---

(1) Munawar IQBAL, Ausaf AHMED, Tariqullah KHAN : Défis au système bancaire islamique, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah, (RAS) 1419H - 1998, p : 56.

(٢) مجلة «المستثمرون»، العدد: ٣١ ، مايو ٢٠٠٢ ، ص:١١ .

- عمليَّة الإندماج التي حدثت بين بنك فيصل الإسلامي بالبحرين، والشركة الإسلاميَّة للاستثمار الخليجي بالشارقة (الإمارات) في أواسط التسعينيَّات من القرن الماضي، وكلاهما يتبع مجموعة دار المال الإسلامي، وقد كوَّنت المؤسَّستان مصرف البحرين الشامل.

- وقَّعت مجموعة البركة الدوليَّة ومقرُّها جدَّة (السعوديَّة)، وشركة المستثمر الدولي للخدمات المالية الإسلاميَّة ومقرُّها الكويت، على مذكِّرة تفاهم في يونيو ٢٠٠١م حول دمج أصول البركة من تسع وحدات مصرفيَّة تابعة لها مع المستثمر الدولي، وفي يوليو ٢٠٠١م وافق مساهمو المستثمر الدولي على صيغة الإندماج، وفي أكتوبر ٢٠٠١م تمَّ توقيع اتِّفاق الإندماج من قِبل الطرفين، ليُعرف الكيان الجديد باسم: «البركة المستثمر الدولي» القابضة.

وقد قال الشيخ صالح كامل في شأن هذا الحدث: «إنَّ الكيان الجديد سيكون أكبر كيان اقتصادي إسلامي، إذ يبلغ رأسماله قرابة ٣٥٠ مليون دولار أمريكي، فيما تبلغ مجموع أصوله نحو ٣ مليار دولار، متمنِّيًا أن يكون الكيان بداية انطلاقة جديدة للبنوك الإسلاميَّة، لكي تدخل عصر الإندماجات»[١].

إلاَّ أنَّ هذا الإندماج لم يكتب له النجاح، إذ وبعد عشرة أشهر من توقيع مذكِّرة التفاهم الأوَّليَّة حول الإندماج أُعلن عن حلِّه[٢]. ونشير هنا إلى أنَّ عمليَّات الإندماج بين البنوك في العالم لا يكتب لها النجاح دائماً، فقد بيَّنت الدراسات أنَّ معدَّل نجاح هذه العمليَّات يتراوح بين ٥٠ إلى ٧٥٪ وفي دراسة حول ١١٥ حالة اندماج وُجد

(١) مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد: ٢٥٩ - السنة ٢٣، يوليو ٢٠٠١، ص: ١٢.

(٢) مجلة «المستثمرون»، العدد: ١٢ ، أفريل ٢٠٠٢، ص: ٤ .

أنَّ ٥٢٪ منها انتهت بالفشل، بينما أوضحت دراسة أخرى أنَّ عمليتين من كلِّ ثلاث عمليَّات اندماج لا تحقِّق نجاحاً[١].

وبعد أن تمَّ الإعلان عن الإنفصال السابق في أفريل ٢٠٠٢م، تمَّ الإعلان عن توقيع مذكِّرة تفاهم جديدة بين شركة التوفيق للصناديق الاستثماريَّة الإسلاميَّة التابعة لمجموعة دلة البركة الدوليَّة، وبنك «كوميرس إنترناشيونال ميرشانت بانكرز» وهو مصرف استثماري ماليزي، وذلك لتكوين أوَّل تحالف استثماري دولي لتنفيذ الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميَّة[٢].

٢ - كفاية رأس المال :

لم تكن البنوك الإسلاميَّة في السابق تولي أهمِّيَّة كبرى لنسبة كفاية رأس المال، لكن مع مرور الزمن وفي ظلِّ المتغيِّرات الدوليَّة الحديثة، ورغبةً منها في التقيُّد بالمعايير الدوليَّة الواردة في هذا الشأن بدأت تهتمُّ بهذا الجانب.

أ- كفاية رأس المال بالمفهوم التقليدي :

نقصد بالمفهوم التقليدي لكفاية رأس المال نسبته إلى إجمالي الودائع، أو نسبته إلى إجمالي الأصول بغض النظر عن نوعيتها أو درجة خطورتها.

في دراسة قام بها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلاميَّة حول ٢٢ بنكاً إسلاميًّا، تبيَّن أنَّ معدَّل كفاية رأس المال (حقوق الملكيَّة / إجمالي الأصول) قد بلغ ٥٪ سنة ١٤٠٨هـ، ثمَّ ٧,٥٪ سنة ١٤٠٩هـ (٨٨-١٩٨٩م)، ثمَّ ٩,٥٪ سنة ١٤١٠هـ (٨٩-١٩٩٠م)[٣]، وهو ما يثبت ذلك الإهتمام المتزايد.

(١) مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد: ٥٣٢، السنة ١٢، يوليو ١٩٩٩م، ص: ٢٨.
(٢) مجلة «الوطن العربي»، العدد: ١٣٧٨، بتاريخ: ٢٠٠٣/٨/١م، ص: ٣٩.
(٣) مجلة المعاملات الإسلاميَّة، العدد الثالث - السنة الأولى، ربيع الأوَّل ١٤١٣هـ، ص : ١٨٠.

وفي دراسة أخرى حول نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول للبنوك الكبرى في العالم سنة ١٩٩٦م تبيَّن ما يلي[1]:

- بالنسبة للبنوك العشرة الأولى في العالم تبلغ النسبة ٨ , ٤٪.
- بالنسبة للبنوك العشرة الأولى في آسيا تبلغ النسبة ٢ , ٤٪.
- بالنسبة للبنوك العشرة الأولى في الشرق الأوسط تبلغ النسبة ٦ , ٧٪.
- بالنسبة للبنوك الإسلاميَّة العشرة الأولى في العالم تبلغ النسبة ٧ , ٩٪.

ويلاحَظ هنا أنَّ نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلاميَّة هي الأعلى مقارنة بالبنوك الكبرى في العالم.

وحسب تصنيف اتحاد المصارف العربيَّة لـ ١٠٠ مصرف الأولى في العالم العربي، كان ترتيب شركة الراجحي المصرفيَّة للاستثمار (وهي من كبرى الشركات المالية الإسلاميَّة، ومقرُّها السعوديَّة) في المرتبة ١١ سنة ٢٠٠١م، وفي المرتبة ١٨٢ عالميًّا لنفس العام، وهو البنك الإسلاميُّ الأوَّل الذي يصل إلى هذا الترتيب، وهذا التصنيف يعتمد على عدَّة مؤشِّرات، أهمُّها كفاية رأس المال (حقوق الملكيَّة/ إجمالي الأصول) الذي وصل بالنسبة لهذا البنك خلال نفس السنة إلى ٩٨ , ١٢٪[2].

وفي نظرنا فإنَّ هذا الإهتمام بكفاية رأس المال - ولو بمفهومه التقليدي - من جانب البنوك الإسلاميَّة، سوف يسهِّل على هذه البنوك الإلتزام بهذا المعيار بمفهومه الحديث، ونقصد بذلك ما تتضمَّنه مقرَّرات لجنة بازل.

(1) Mabid AL-JARHI and Munawar IQBAL : Islamic Banking , answers to some frequently asked questions, occasional paper N°4, 1st Edition, Islamic Research and Training Institute /I.D.B, Jeddah (K.S.A), 1422h-2001., p: 30.

(٢) مجلة اتحاد المصارف العربيَّة، العدد: ٢٦١، سبتمبر ٢٠٠٢، ص: ٢٣ و ٢٧ .

ب- كفاية رأس المال بالمفهوم الحديث:

سعت الدول الصناعية الكبرى إلى تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٧٥م وتقع أمانتها بمقر بنك التسويات الدولية BIS بمدينة بال (بازل) بسويسرا، وهي تتشكل من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في تلك الدول.

قدمت هذه اللجنة أولى توصياتها بشأن كفاية رأس المال والذي عُرف باتفاق (بازلI) وذلك في يوليو ١٩٨٨م، حيث وضعت نسبة تربط رأس مال البنك إلى إجمالي أصوله حسب درجات مخاطرها وبطريقة مرجّحة، ونصت على أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي ٨٪ مع إعطاء فترة مرحلية للتطبيق نهايتها في آخر عام ١٩٩٢م، ليصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً.

وجدت البنوك الإسلامية صعوبة في البداية للتقيد بهذا المعيار وذلك نظراً لاختلاف طبيعة أصولها وطريقة عملها عن البنوك التقليدية، إلا أن اجتهادات الخبراء حاولت إيجاد بعض الصيغ لتطبيق هذا المعيار العالمي بما يتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومنها النموذج الذي وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، إلاّ أن المشكلة تكمن في كون معايير هذه الهيئة غير ملزمة التطبيق للبنوك الإسلامية.

أما بالنسبة لاتفاق بازل II و الذي حافظ على نسبة كفاية رأس المال الأولى مع احتساب مخاطر التشغيل و السّوق و الإئتمان فقد تأخر تطبيقه إلى نهاية سنة ٢٠٠٥، ويمكن أن يمتد إلى سنة ٢٠٠٦، ولا زالت الأبحاث جارية لتطبيق هذا المعيار بما يتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.

٣ - محاولة توحيد المعايير المحاسبيَّة للبنوك والمؤسَّسات المالية الإسلاميَّة:

على غرار ما قامت به الهيئات الدوليَّة المختصَّة بالنظام المصرفي من إنشاء هيئة

المعـايير المحاسـبيَّة الدوليَّـة IASC ، قامـت الهيئـات المختـصَّة بالنظـام المـصرفي الإسلامي بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسَّسات المالية الإسلاميَّة، ومقرُّها البحرين سنة ١٩٩١م، وذلك محاولة منها لتوحيد أسلوب المحاسبة والمراجعة لدى هذه البنوك تسهيلاً لعمليَّات الرقابة والتفتيش، وبالتالي عمليَّات التقييم، خاصَّة وأنَّ اتِّفاق بازل II يشدِّد على ضرورة وجود طريقة فعَّالة للمراجعة والمراقبة لدى البنوك، وكذا الإعتماد على الأساليب الحديثة في الإفصاح عن البيانات، وهذا لا يتأتَّى إلاَّ بالتقيُّد بمثل هذه المعايير الموحَّدة.

وكما أشرنا سابقاً، فإن جهود هذه الهيئة لن تُؤتي ثمارها إلاَّ إذا التزمت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعاييرها، وللإشارة فإن هناك دولتين فقط أعلنتا عن التزامهما بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد طبقتها بنوكها الإسلامية بالفعل وهما البحرين والسودان[1]. كما أعلن بعد ذلك الأردن ممثلاً في بنكه المركزي وفي منتصف عام ٢٠٠٢م عن التزامه بهذه المعايير وتطبيقها من طرف بنوكه الإسلامية[2].

وتكملة للخطوة السابقة، نرى أنَّ على هذه الهيئة أن تطوِّع معاييرها مع المعايير التي وضعتها هيئة المعايير المحاسبيَّة الدوليَّة قدر الإمكان، مع مراعاة الخصوصيَّة الإسلاميَّة لتلك المعايير، وذلك حتَّى تستفيد البنوك الإسلامية من تقييمات وكالات التصنيف الدوليَّة، مثل تصنيف مؤسَّسة Capital Intelligence لدرجة الملاءة المالية، وتصنيف وكالة موديز أنفيستورس سيرفس Moody's Investors

(1) Tariqullah KHAN et Habib AHMED : La gestion des risques; analyse de certains aspects liès à l'industrie de la finance islamique, 1er édition, Institut Islamique de recherches et de formation /BID, Jeddah (R.A.S), 1423h-2002., p: 144.

(٢) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد : ٢- السنة : ١٠، يونيو ٢٠٠٢، ص : ٤١.

Service للملاءة المالية أيضًا، إضافة إلى محاولة الإلتزام بمعايير لجنة بازل، أي: الإتفاق I وII قدر الإمكان، وذلك حتَّى لا تبقى هذه البنوك الإسلاميَّة ومن ورائها الدول الإسلاميَّة التي تحتضنها مهمَّشة في ظلِّ النظام العالمي الجديد.

الخاتمة:

لقد شهدت البنوك الإسلاميَّة بصفتها جزءًا من القطاع المصرفي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التطورات، و قد تجلّى ذلك في تسجيلها تزايدًا مطَّرداً في عددها وانتشاراً جغرافياً في مختلف القارات، مع زيادة في عدد فروع المعاملات الإسلاميَّة التابعة للبنوك التقليديَّة، هذه الأخيرة التي سجَّلت بعض حالات التحوُّل الكلِّي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

وقد حاولت البنوك الإسلاميَّة مواجهة متغيِّرات العولمة بكلِّ من: تموقعها على شكل شركات كبرى قابضة مع محاولات قليلة ومحتشمة للإندماج والتكتُّل، وكذا محاولة الرفع من كفاية رأس المال تمهيداً منها للتقيد بالمعايير العالمية في هذا الشأن ونعني بذلك معايير لجنة بازل، ثمَّ محاولة توحيد المعايير المحاسبيَّة في الصيرفة الإسلاميَّة وذلك بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما من شأنه أيضاً أن يسهل عمليات الإشراف والرقابة على هذه البنوك والمؤسسات من جهة، وكذا تطويع المعايير المحاسبية العالمية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى.

مراجع البحث:

الكتب :

١- د. الغريب ناصر: أصول المصرفيَّة الإسلاميَّة وقضايا التشغيل، ط١، دار أبوللو، القاهرة، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢- رشدي صالح عبد الفتَّاح صالح: البنوك الشاملة، وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (بدون دار النشر)، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

3- Munawar IQBAL, Ausaf AHMED, Tariqullah KHAN : Défis au système bancaire islamique, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah, (RAS) 1419H – 1998.

4- Stéphanie PARIGI: Des banques islamiques argent et religion, Editions RAMSAY, Paris , 1989.

5- Tariqullah KHAN et Habib AHMED: La gestion des risques; analyse de certains aspects liès à l'industrie de la finance islamique. 1er édition, Institut Islamique de recherches et de formation /BID, Jeddah (R.A.S), 1423h-2002.

6- Ziauddin AHMED: Le système bancaire islamique ; le bilan, 1er Ed., Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah /R.A.S, 1417H – 1996.

7- Mabid AL-JARHI and Munawar IQBAL: Islamic Banking, answers to some frequently asked questions, occasional paper N°4, 1st Edition, Islamic Research and Training Institute/ I.D.B, Jeddah (K.S.A), 1422h-2001.

8- Directory of Islamic Banks and Financial Institutions: International Association of Islamic Banks , Jeddah, K.S.A, 1997.

الدوريات :

١- مجلة المستثمرون، الأعداد : ١١، ١٢، ١٣ .

٢- مجلة البنوك الإسلاميَّة، العدد: ٤٣ .

٣- مجلة اتحاد المصارف العربيَّة، الأعداد: ٢٥٩ ، ٢٦١ .

٤- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، (العدد: ١٦ - السنة٦).

٥- مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد: ٢٣٣ .

٦- مجلة الوطن العربي، العدد: ١٣٧٨ .

٧- مجلة دراسات اقتصاديَّة إسلاميَّة، (العدد ١ - المجلد ٦).

٨- مجلة الاقتصاد والأعمال، الأعداد : ٢٥٩، ٢٣٥ .

٩- مجلة المعاملات الإسلاميَّة، (العدد الثالث - السنة الأولى).

١٠- مجلة الدراسات المالية و المصرفية، (العدد : ٢- السنة : ١٠).

البحوث والمحاضرات :

١- د. الغريب ناصر: التمويل المصرفي الإسلامي، بحث مقدَّم إلى ندوة «التطبيقات الاقتصاديَّة الإسلاميَّة المعاصرة»، تنظيم : المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، الدار البيضاء/ المغرب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

2- M. Umer CHAPRA: Islamic Banking ; the dream and the reality, Paper presented to the seminar on «Contemporary Applications of Islamic Economics», Casablanca /Morocco, 1419H-1998.

مواقع على الأنترنت :

- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين):

www.islamicfi.com